

معايير كفاءة منتجات الابتكار المالي الإسلامي

Standards and Efficiency of Islamic financial innovation products

زناقي براهيم*

جامعة الجزائر3 – الجزائر

zenagui.brahim@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2022/05/10

تاريخ القبول للنشر: 2022/03/26

تاريخ الاستلام: 2022/03/16

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية الابتكار المالي الإسلامي كأداة مناسبة لإيجاد حلول مبتكرة عن طريق ابتكار وتطوير أدوات ومنتجات مالية إسلامية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، لذا تحتاج المؤسسات المالية الإسلامية دوماً إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تمكنها من إدارة سيولتها بصورة مربحة والمشاركة في دعم التنمية الاقتصادية.

وعليه فالصناعة المصرفية الإسلامية اليوم هي في أمس الحاجة لمعايير لبناء نموذج ابتكار مالي كفاء لابتكار وتطوير أدوات ومنتجات أكثر كفاءة وفعالية مع مجالات التمويل والاستثمار وفق أسس تقوم على موافقة الشريعة الإسلامية واستبعاد كل ما يشوب العملية من لبس وتحريم حتى تحظى بالقبول والاستمرارية في ظل التنافس مع ما تقدمه المصارف التقليدية.

الكلمات المفتاحية: الابتكار المالي، الهندسة المالية، معايير كفاءة.

تصنيف JEL: G₁₁، G₁₄.

Abstract:

The objective of this study is to highlight the importance of Islamic financial innovation as an appropriate tool for innovative solutions by designing and developing Islamic financial instruments and products that combine legitimate credibility and economic skills, so that Islamic financial institutions should always have various financial instruments and products to manage their own liquidity and profit.

Therefore, the Islamic banking sector require standards to create an effective financial innovation model in order to innovate and develop more effective tools and products in the finance and investment field based on the approval of Islamic Shariah and to avoid any ambiguity in the processing field, that could be offered by traditional banks.

Keywords: financial innovation, financial engineering, efficiency standards

Jel Classification Codes: G₁₁، G₁₄.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتمد المؤسسات المالية الإسلامية إلى تطوير وتنوع أدواتها ومنتجاتها المالية قصد إدارة سيولتها، وكذا مساهمتها في الحفاظ على بقائها وتطويرها وتحقيق أهدافها والأهداف الاقتصادية ضمن السياسة الاقتصادية للدولة. وعليه تبرز أهمية الابتكار المالي كأداة مناسبة لإيجاد وتطوير أدوات ومنتجات مالية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات المالية المتنوعة والمتجددة في ظل التنافس الكبير بينها وبين المؤسسات المالية التقليدية الربوية.

وانطلاقا مما سبق، ومن خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية في الاقتصاد وفي شتى مجالات التمويل والاستثمار تبرز أهمية توفر هذه المنتجات المالية الإسلامية المبتكرة على معايير كفاءة تجعلها بعد استيفائها للضوابط الشرعية أكثر كفاءة من الجانب التمويلي والاستثماري.

1.1. إشكالية البحث:

ومن خلال العرض السابق نحاول الإجابة على السؤال الآتي: ما هو تأثير معايير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية على

كفاءة هذه المنتجات في الجانب التمويلي والاستثماري؟

وللإجابة على التساؤل المطروح، والالمام بجوانب الموضوع ندرج الأسئلة الفرعية الآتية:

- ❖ ماذا نقصد بالابتكار المالي؟.
- ❖ ماذا نقصد بالابتكار المالي الإسلامي وما هي أهم منتجاته؟.
- ❖ ما هو واقع الابتكار المالي الإسلامي ومناهج تطويره؟.
- ❖ ما هي معايير كفاءة ابتكار منتجات مالية إسلامية؟.

2.1. هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى إبراز جهود وتوجهات المؤسسات المالية الإسلامية نحو الابتكار المالي والتي تدفعها الحاجة الملحة لذلك مانحة إياها سمة الأصالة وهذا بمواكبة موضة العصر وتقليدها، حيث يمكن الاستفادة من تلك الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الابتكار المالي بمفهومه الصحيح. وتهدف أيضا إلى إبراز أهم المعايير التي من خلالها يتم ابتكار وتطوير أدوات ومنتجات مالية إسلامية تمتاز بالمصداقية الشرعية والكفاءة والفعالية الاقتصادية.

3.1. هيكل البحث:

تماشيا مع أهداف البحث وللإلمام بجوانب الاشكالية، تم تقسيمه كالآتي:

أولاً: مدخل نظري للابتكار المالي والهندسة المالية.

ثانياً: ماهية الابتكار المالي الإسلامي.

ثالثاً: واقع منتجات الابتكار المالي الإسلامي ومناهج تطويره.

رابعاً: معايير الابتكار المالي الإسلامي وعوامل تطويره ونجاعته.

2. مدخل نظري للابتكار المالي والهندسة المالية:

الهندسة المالية والابتكار المالي هي القوى التي تحكم وتقود النظام المالي المحلي والعالمي حاليا، حيث شهدت الثمانينات من القرن الماضي تسارعا في الابتكارات المالية في الأسواق المالية الدولية، أدت إلى تحويل أسواق العمل المصرفي والمالي التقليدي إلى أسواق متطورة تقدم مجموعة من الأدوات من أهم صفاتها اقتسام ونقل مصادر الأخطار لأطراف أخرى.

1.2. نشأة الابتكار المالي:

حاجة الأفراد للابتكار (المالي) حاجة قديمة قدم وجود الإنسان في الأرض، فبعد أن تملك الانسان شيئا نتيجة جهد بذله أو إرث صار له، وصار التبادل لا غنى عنه، ثم بدأ الأفراد يفكرون في طرق وأساليب زيادة ثروتهم وأملاكهم بتوسيع أنشطتهم الإنتاجية والتبادلية، وعليه تطور من التبادل السلعي (المقايضة) إلى إدخال سلعة محددة على أنها مقياس تبادل، وبعدها ظهر التبادل النقدي الذي يعتمد النقود وسيلة لذلك. بزيادة المقدرات الإنتاجية والتبادلية تم التوجه إلى المستهلك بسلع وخدمات جديدة مبتكرة أو بأخرى معدلة، ومنهم من توجه إلى التفتن في طرق وأساليب التبادل، وآخرون اتجهوا إلى التفتن في المنتج نفسه.

بما أن الابتكار ملازم لحياة الأفراد ويساعدهم في إشباع رغباتهم وسد حاجاتهم، كان لابد من معيار يقاس عليه وهو الشرع الذي يحقق العدل بين الناس، خاصة بعد ابتكار الدين كوسيلة مبتكرة لزيادة الثروات، ونظرا لزيادة الطلب على هذه الوسيلة (الدين) ابتكر ونشأ في وقت لاحق الفائدة (الربا) الزيادة في المال المقرض لتكون بمثابة ربح ناجم عن تبادل النقود بوصفها سلعة كغيرها من السلع، ومع تطور الاقتصاد تطورت هذه القاعدة لكنها في جوهرها لم تتغير فصار يتم بيع الدين وبيع الرهن وغيرها وهي بالتأكيد أحد أهم أسباب الأزمات المالية العالمية قديما وحديثا.

لذا نجد أن الابتكار (المالي) ضرورة لا غنى عنها، لكن يجب أن تكون مضبوطة بضوابط الشرع الإسلامي وعدله، منها الابتعاد عن الغش والتدليس والكذب والاحتكار، وشرط التقابض والحيازة في بعض البيوع، كما يجب ضبطه ضبطا يذهب كل جهالة فيه، حيث ابتكر فقهاء الإسلام صيغ شراكات عديدة لبت حاجات المسلمين وساعدت في إشباع رغباتهم، كأن تقوم وتجمع الشركات بين العمل والعمل، وبين المال والمال، وبين المال والعمل.

2.2. أسباب ظهور الابتكار المالي:

إن التطورات التي حصلت في الجانب المالي بالإضافة إلى نظام المعلومات ساعدت في تعدد احتمالات معالجة معلومات تلك الأسواق وسرعة نقلها، ومن ثم نموها وتطور وسائلها، ومن تلك الوسائل الابتكار المالي أو الهندسة المالية.

وهناك العديد من النظريات التي تفسر أسباب نشأة الابتكار المالي، ويمكن تلخيصها كالآتي (السويلم، 2013، صفحة

:06)

- ❖ استجابة لقيود معينة تعيق تحقيق الأهداف الاقتصادية كالربح والسيولة وتقليل المخاطرة؛
- ❖ تجاوز بعض القيود قد تكون قانونية، مثل منع عقود أو تعاملات معينة قانونا، أو قيود تقنية مثل صعوبة نقل منتجات معينة أو قيود اجتماعية مثل تفضيل نوع معين من المنتجات على أخرى؛
- ❖ تقنية المعلومات ومفهوم السوق الواسع، حيث أثرت تقنية الحاسوب والاتصال على القطاع المالي بشكل كبير، وعليه أصبح من السهل تصميم الاحتياجات ومقابلتها بالاعتماد على قاعدة عريضة وواسعة في هذا السوق العالمي؛
- ❖ زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها، فقد أصبحت التقلبات في الأسعار وغير المتوقعة تشكل خطرا على مؤسسات الأعمال فكان من الضروري ابتكار أدوات مالية جديدة وتطوير قدرات عالية للسيطرة عليها.

وهناك أنشطة في الأسواق كان لها الأثر الكبير في تنشيط الابتكار المالي منها:

- ❖ زيادة السيولة لتنشيط الحركة التجارية، وتوسيع خيارات السوق المتاحة؛
 - ❖ تحويل وتقاسم مخاطر السعر والائتمان، ولتحقيق فوائد وخفض تكاليف الصفقات في الأسواق الرأسمالية؛
 - ❖ توليد العائدات من حقوق الملكية، ومن الائتمان.
- ويمكن تلخيص حاجة مؤسسات الصناعة المالية لتطوير منتجاتها في النقاط الآتية:
- ❖ تنوع مصادر الربحية للمؤسسة المالية؛
 - ❖ تجنب تقادم المنتجات الحالية للمحافظة على النمو وكما هو معلوم أن لكل منتج دورة حياة وفي مرحلة تشبع السوق يتوقف الطلب على المنتج ويستقر عند أدنى مستوياته؛
 - ❖ تقليل مخاطر الاستثمار بتنوع صيغته وقطاعاته؛
 - ❖ دعم المركز التنافسي للمؤسسة المالية في السوق؛
 - ❖ التطوير المستمر للمنتجات يزيد من خبرة المؤسسة وبقائها في حيوية مستمرة.

3.2. تعاريف الابتكار المالي:

اختلف تعريف الابتكار المالي باختلاف المدارس الفكرية وحسب اهتمامات الباحثين، والأسباب التي أدت للابتكار، وعليه يمكن التمييز بين عدة تعاريف، نوجزها كالآتي:

- ❖ **تعريف الابتكار:** هو ظهور إنتاج جديد نابع من التفاعل بين الفرد ومادة الخبرة، أو أنه قدرة الفرد على تجنب الطرق التقليدية في التفكير لأجل إنتاج أصل جديد يمكن تنفيذه وتحقيقه، ويكون الابتكار إما فنيا، أو علميا، أو اجتماعيا، أو سيكولوجيا؛ بحيث يعكس الاستجابة للاختبارات النفسية، أو للأفكار التي يعبر عنها بطرق مختلفة.
- ❖ **تعريف الابتكار المالي:** الابتكار المالي هو مجموعة الإجراءات والتدابير التي مؤداها تلبية احتياجات المجتمع المالي؛ سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة، أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة مبتكرة، تكون قابلة للتنفيذ والتحقيق (سامر مظهر، 2018، صفحة 45).
- ❖ **الأدوات والمنتجات المالية:** الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لعملائها، وهي في الحقيقة عقود معاوضة تهدف للربح بالنسبة للمؤسسة المالية، وتقدم في المقابل خدمة، على شكل عين أو منفعة للعملاء، لكن لكي تحقق المنتجات أهدافها فهي تتجاوز الجانب القانوني في التعاقد لتشمل التسويق ومتابعة العميل والتعرف على احتياجاته ومحاولة الموازنة بين حقوق المؤسسة ومصالحها. وبالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية فإن المنتجات يجب أن تستوفي جانبا آخر هو الضوابط الشرعية (السويلم، 2013، صفحة 21).

4.2. صفات منتجات الابتكار المالي:

- المقصود بالابتكار ليس مجرد الاختلاف عن السائد، بل لابد أن يكون هذا الاختلاف متميزا إلى درجة تحقيقه لمستوى أفضل من الكفاءة والفعالية والميزة التنافسية، وأن تكون الأداة المالية التمويلية المبتكرة تحقق ما لا تستطيع الأدوات والليات السائدة تحقيقه، وبالتالي يجب أن تتوفر للابتكار المالي صفات، يمكن أن نوجزها كالآتي:
- ❖ أصل جديد: إنتاج فكري يستوفي شروط معينة؛
 - ❖ قابل للتحقق في الواقع: قصد تحقيق أهداف معينة، أو علاج مشكلة أو إشباع حاجة؛
 - ❖ يؤدي إلى إيجاد أوضاع جديدة: كتغيير وجهة نظر أو طريقة وتغييرا في أسلوب ما.

ولا يسمى منتج ماليا مقبولا إلا إذا كان قابلا للتنفيذ والتحقيق في السوق بحيث يحقق الأهداف التي من أجلها تم ابتكاره، وذلك من خلال تطوير أدوات تلبى حاجة السوق، وإيجاد أدوات قياس مساعدة، حيث يتم التعرف على دورة العمر الإنتاجي للمنتج، لادخال تعديلات عليه في الوقت المناسب أو استبدال منتج آخر به يكون أكثر كفاءة.

من ميزات الهندسة المالية أن فوائدها نعم ولا يتم احتكارها في سوق دون غيره، كما لا توجد أية حقوق نشر لمنتجاتها المالية، بإدخال تحسينات عليها أو بدمجها مع وسائل أخرى، ثم إعادة طرحها في الأسواق من جديد.

إلا أن تلك الآثار الإيجابية تبين أن أغلبها صوري غير حقيقي -في ظل الهندسة المالية الحقيقية- ذلك أنها تراكمت آثارها السلبية عبر السنوات على شكل فقاعات وتحولت إلى أزمات عالمية وقد تكرر ذلك مرارا، كما حصل في أزمة 1929م وأزمة 2008م، بالإضافة إلى أزمات عديدة بينها أقل ضررا على الأفراد والحكومات لكنها انتقلت من سوق إلى سوق ومن بلد إلى بلد كعدوى وبائية.

وعليه فإن الابتكار المالي يتضمن ثلاثة أنشطة رئيسية، وهي: (قندوز، 2007، صفحة 11)

- ❖ ابتكار أدوات مالية جديدة؛
- ❖ ابتكار آليات تمويلية جديدة قصد تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة، مثل: التبادل من خلال الشبكة العالمية والتجارة الإلكترونية؛
- ❖ ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل: إدارة السيولة أو الديون، ابتكار استراتيجية جديدة لإدارة المخاطر، أو أنماط جديدة لإعادة هيكلة منظمات الأعمال للتغلب على المشاكل القائمة، أو إعداد صيغ تمويلية لمشروعات معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.

5.2. أهداف الابتكار المالي:

يعتبر الابتكار المالي سلاح ذو حدين، فهو نافع ومفيد حينما ينطلق من أسس وقواعد صحيحة ويحقق المصالح المشروعة، فيرفع من الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية، ومن ثم يزيد من الرفاهية. لكن إذا خلا من هذا وكان المقصود منه تجاوز الأنظمة وتخطي السياسات لزيادة الربحية، فسوف يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم الاستقرار وآثار سلبية على المستوى الجزئي والكلّي.

تحتاج المؤسسات المالية إلى تقديم منتجات وأدوات مالية مبتكرة أو معدلة، وعليه تهدف جميع أنواع الابتكار المالي إلى إيجاد أداة أو منتج قصد استهداف أسواق، في محاولة لزيادة حجم مبيعاتها واستهداف شرائح عديدة من العملاء (ما يعرف في علم التسويق استهداف وتجزئة السوق لتلبية جميع احتياجات العملاء).

فيحاول الابتكار المالي بشكل مستمر ابتكار نماذج فريدة أو معدلة تحقيقا لرغبات العملاء وإرضاء لهم، وتقديم أشياء جديدة لاستقطاب عملاء جدد، كما تحقق الأداة أو المنتج المالي عرضا ماليا، يتمثل في الحصول على تمويل وأحيانا بضخ ذلك التمويل في استخدامات تحقق ربحية لتلك المنشآت والشركات، في حين تعتمد المنتجات والأدوات التقليدية (الربوية) على الفوائد الربوية في تركيبها كالإقراض لفائدة، أو بيع المعدوم ببيع ما لا تملكه تلك المنشآت، مثل الخيارات والبيوع المستقبلية، وبيوع المشتقات كبيع الرهون أو حسم الديون، وقد تجمع بين أكثر من حالة، وجميع ذلك محرم في شريعة الإسلام. (سامر مظهر، 2018، صفحة 48)

3. ماهية الابتكار المالي الإسلامي:

يجب أن يتوفر في الابتكار المالي لمنتجات الصيرفة المالية الإسلامية البعد الشرعي والاستراتيجي لتحقيق أهدافه.

1.3. تعريف الابتكار المالي من وجهة النظر الإسلامية:

الابتكار المالي الإسلامي هو مجموعة الإجراءات التي مؤداها تلبية احتياجات المجتمع المالي، سواء بإعادة تأهيل منتجات قائمة، أو بتطويرها، أو بتصميم منتجات بديلة مبتكرة، تكون قابلة للتنفيذ والتحقيق، ضمن قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها. (سامر مظهر، 2018، صفحة 46)

2.3. أسباب الحاجة إلى الابتكار المالي الإسلامي:

توجد العديد من الأسباب التي تدعو إلى تبني صناعة مالية إسلامية، نوجزها كالآتي:

❖ التوجه العام للمسلمين خاصة والعالم نحو حلول مالية شرعية: خاصة بعد الأزمة العالمية (2008) وازدياد المؤسسات المالية الإسلامية وعدم تأثرها بالأزمة برزت هذه الصناعة واشتهرت بضوابطها وخصائصها ولجوء الكثير من الأفراد والحكومات للمصارف الإسلامية، وبالتالي برزت الجهود لابتكار وتسويق منتجات مالية إسلامية ذات كفاءة شرعية واقتصادية تلي الاحتياجات المتزايدة للمتعاملين؛

❖ تحديات المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية ومواجهة الأسواق: نظرا للتواجد الكبير للمصارف التقليدية الربوية في جميع اقتصاديات العالم بما فيها الدول الإسلامية ونموها وتطورها، ما يترتب عليه صعوبات في قبول بداية هذه المصارف الإسلامية وكذا إيجاد حلول مبتكرة لأدوات ومنتجات مالية إسلامية أصيلة وذات كفاءة قادرة على المنافسة مع ما تقدمه الصناعة المصرفية التقليدية من منتجات وطغيانها على كافة الأسواق.

3.3. مكونات منتجات الابتكار المالي الإسلامي:

يتكون المبتكر المالي من مجموعة إجراءات وتدابير يمثلها جملة من العقود، والشروط التي تؤدي إلى إيجاد منتج أو إدارة مالية تستخدم لإشباع حاجة مالية يعبر عنها بتلبية فجوة مالية.

وتتطلب الهندسة المالية تصميم وتنمية منتجات وعمليات مالية مبتكرة، إضافة للبحث عن حلول إبداعية لمشاكل التمويل. وهي قد تؤدي إلى ابتكار وسائل مالية جديدة توافق حاجات المستهلك، أو طرق مستحدثة لضمانه، أو قد تؤدي لعمليات جديدة تخفض تكاليف التمويل أو تزيد عائدات الاستثمار أو توسع فرص مشاركة مخاطره.

والمنتج المالي هو مجموعة من الإجراءات غير الملموسة التي تؤدي بمجملها إلى إشباع خدمة مالية، فجوة مالية، يحتاجها طرف من أطراف السوق، وقد تقوم المنشآت والشركات غير المالية بإنشاء هذه الأدوات والمنتجات واستعمالها، كالشركات الصناعية والزراعية والخدمية.

والمنتج المالي هو مركب مالي يحقق للعملاء أغراضا تشبع حاجاتهم التمويلية وتغطي الفجوات التي يحتاجونها سواء على المستويين الجزئي والكلّي، وله خصائص تميزه، ويشكل عنصرا من عناصر المزيج التسويقي، كما أن له دورة حياة تخصه، ويحتوي هذا المنتج على خاصيتين، أن يكون جديدا كليا، وان يكون ذو تطوير لمنتج قائم.

وعليه المنتج المالي الإسلامي هو: مركب مالي تراعى فيه قواعد الشريعة الإسلامية وضوابطها، يحقق للعملاء أغراضا تشبع حاجاتهم التمويلية وتغطي الفجوات التي يحتاجونها سواء على المستويين الجزئي والكلّي، وله خصائص تميزه، ويشكل عنصرا من عناصر المزيج التسويقي، كما أن له دورة حياة تخصه. (سامر مظهر، 2018، صفحة 48)

فاستعراض القواعد الفقهية الكلية والجزئية يوضح أفضلية الشريعة الإسلامية وتميزها، وكذا انتظام عقد الفقه وانسجامه، فقد جمعت هندسة بناءه بين السهولة والمتانة، فحصرت المحرمات في دائرة واضحة المعالم، وجعلتها ثوابت لا تخرق، فقد كانت الشريعة الإسلامية سباقة في إرساء مبادئ الاقتصاد والمال، مثل محاربة الجشع والتواكل، والكسل ومحاربة التبذير والاسراف، وتعليم الاعتدال في الانفاق وذم الدين والتحذير من مآلاته، والحض على العمل.

4.3. مزايا الابتكار المالي للمنتجات المالية الإسلامية:

يهدف الابتكار المالي من خلال إيجاد وتطوير أدوات ومنتجات مالية إسلامية إلى الوصول إلى المزايا الآتية:

- ❖ تحسين جودة المنتجات المالية الإسلامية، وإيجاد البيئة المناسبة لتحفيز الابداع والتطوير للمؤسسات المالية الإسلامية والأفراد العاملين فيها؛
- ❖ إيجاد جو تنافسي بين الباحثين في مجال الابتكار المالي، وتوجيههم نحو ابتكار منتجات مالية إسلامية أصيلة مأخوذة من فقه المعاملات المالية الإسلامية، مبتعدة عن التقليد للمنتجات المالية التقليدية؛
- ❖ دراسة المنتجات القائمة، وتقويم نتائج وأثار تطبيقها واستخدامها على المستوى الفردي والكلبي؛
- ❖ تنميط عقود الأدوات والمنتجات المالية الإسلامية المبتكرة، وتقنينها بما يحقق المعيارية والشفافية والقبول العام لها إقليمياً ودولياً.

5.3. أهمية الابتكار المالي للمصارف الإسلامية:

يأخذ الابتكار المالي للمصارف الإسلامية أهميته من التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية، والطلب المتزايد على خدماتها، لذا كان لزاماً عليها ابتكار وتطوير منتجات وصيغ تمويلية لمواكبة هذه التحديات، ويمكن أهميتها في النقاط الآتية: (عبادة، 2008، الصفحات 212-213)

- ❖ تنوع مصادر الربحية للمؤسسة المالية؛
- ❖ استجابة لفرص استثمارية وفقاً لتطلعات المستثمرين والمؤسسات معاً؛
- ❖ توفير التكاليف نتيجة لما يتحقق من وفورات الحجم الكبير، فالمصاريف الإدارية العامة وتكلفة الخدمات المصرفية تتوزع على حجم أكبر؛
- ❖ ابتكار منتجات مصرفية إسلامية جديدة تدعم استقطاب الودائع وتزيد من القدرات التمويلية؛
- ❖ تجنب تقادم المنتجات الحالية للمحافظة على النمو وكما هو معلوم أن لكل منتج دورة حياة وفي مرحلة تشبع السوق يتوقف الطلب على المنتج ويستقر عند أدنى مستوياته؛
- ❖ درء للمخاطر واللايقين المحيط بالأنشطة الاستثمارية بتنوع صيغه وقطاعاته؛
- ❖ التعامل مع قيود المنافسة الدولية ودعم المركز التنافسي للمؤسسة المالية في السوق؛
- ❖ المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء؛
- ❖ التطوير المستمر للمنتجات يزيد من خبرة المؤسسة ويبقيها في حيوية مستمرة.

6.3. أوجه الاختلاف بين الابتكار المالي الإسلامي والتقليدي:

يوجد اختلاف بين الابتكار المالي للأدوات والمنتجات المالية الإسلامية والتقليدية نوضحه من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): أوجه الاختلاف بين الابتكار المالي الإسلامي والتقليدي

أوجه الاختلاف	الابتكار المالي الإسلامي	الابتكار المالي التقليدي
التعريف	التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار ضوابط وتوجيهات الشرع الإسلامي.	التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة، ولاستغلال الفرص البديلة.
المبادئ	المشاركة في الربح والخسارة وتطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية (تحريم الربا، والغرر، التيسير ورفع الحرج، التحذير من بيعتين في بيعة، ...)	الاقتصاد الربوي (الفائدة الربوية، المجازفة، القمار، الغرر، بيع الدين، ...)
الخصائص	التوافق بين الكفاءة الاقتصادية والمصادقية الشرعية	الكفاءة الاقتصادية
القائم على الابتكار والتطوير	يكون على دراية ومعرفة جيدة بمقاصد الشريعة وفقه المعاملات الإسلامية، إضافة إلى خبرته في العمليات المالية.	يكون من ذوي الخبرة في المعاملات والعمليات المالية.
المنتجات	-المنتجات التمويلية -العقود المالية المركبة -الصكوك الاستثمارية الإسلامية -المشتقات المالية الإسلامية	-المشتقات المالية (الخيارات، المستقبلات، المبادلات، العقود الآجلة) -التوريق -المنتجات المالية التقليدية -المنتجات المالية الحديثة والمركبة.
المهندس المالي	يجب أن يكون ملماً بضوابط وقواعد الشريعة الإسلامية وكذا الأدوات الفنية بالإضافة إلى الخبرة في العمليات والمعاملات المالية.	ذو خبرة وعلم بالمعاملات والعمليات المالية.
الأدوات	تميز أدوات الصناعة المالية الإسلامية بالوضوح والأمانة والمرونة	تتميز بالغموض والتعقيد والمجازفة
الأهداف	الكفاءة الشرعية والاقتصادية أخذة بالبعد الأخلاقي والتنمية المستدامة. وتشجيع الاستثمار الحقيقي والبعث على الاستثمار المالي.	تقليل التكاليف في المعاملات ونقل الأخطار من المعاملين الذين لا يرغبون في تحملها إلى متعاملين مجازفين.

المصدر: (سعدي وعلام، 2014، صفحة 05)

4. واقع منتجات الابتكار المالي الإسلامي ومناهج تطويره:

تعتبر محاكاة المصرفية الإسلامية لنظيرتها التقليدية في هندسة التمويل المالي من أهم المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية وتحرفها عن مسارها الذي أنشأت من أجله، وهو ما سبب انتقادات واسعة واجهت الصناعة المالية الإسلامية في الآونة الأخيرة.

1.4. واقع الابتكار المالي للمنتجات المالية الإسلامية:

تختلف الصناعة المالية الإسلامية عن التقليدية في جوهرها فكلاهما تعمل وفق مبادئ وأسس وآليات مختلفة تماماً لذلك تبقى مشكلة المحاكاة، وأقصد بها أن يتم سلفاً تحديد النتيجة المطلوبة من منتج الصناعة المالية الإسلامية، وهي عادة النتيجة نفسها التي يحققها المنتج التقليدي.

ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن جميع المنتجات التي تقدمها الصناعة المالية التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي ولكن يجب التمييز بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه، وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه

المنظومة التقليدية. ففي حين لا تتطلب إنتاج هذه الأدوات الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، بل مجرد متابعة المنتجات التي تطرحها الصناعة التقليدية وتقلدها من خلال توسيط السلع، فإنها تلقي بظلالها الفاسدة وتترك آثارا سلبية كثيرة على الصناعة المالية الإسلامية منها:

- ❖ ضعف قناعة العملاء بالمنتجات الإسلامية، وجعل التمويل الإسلامي محل شك وريبة وقد يؤدي ذلك إلى أن تبدأ المصرفية الإسلامية بفقد عملائها خاصة الذين لا يشكل الوازع الديني لديهم الدافع الأكبر للتعامل مع هذه المصارف؛
- ❖ تحول الضوابط الشرعية إلى تكلفة إضافية: كأن تحمل المؤسسات المالية هذه التكلفة على العميل، لتكون المنتجات الإسلامية المقلدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، مع أنها تحقق في النهاية النتيجة نفسها؛
- ❖ بما أن المنتجات التقليدية تناسب الصناعة التقليدية وتحاول معالجة مشكلاتها وأمراضها، فإن محاكاة هذه المنتجات تستلزم التعرض لنفس المشكلات، وهذا بدوره يتطلب محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية بحيث تصبح الصناعة المالية الإسلامية في النهاية تعاني من نفس الأمراض والأزمات التي آتت بالصناعة المالية التقليدية؛
- ❖ أي منتج لصناعة الهندسة المالية التقليدية هو جزء من منظومة متكاملة من الأدوات والمنتجات القائمة على فلسفة ورؤية محددة. فمحاولة تقليد جوهر هذه المنظومة وأساسها، يجر الصناعة الإسلامية لمحاكاة سائر أدوات المنظومة وعناصرها، وهو ما يجعل الصناعة المالية الإسلامية مهددة بفقدان شخصيتها حيث تغدو تابعة بالجملة للصناعة التقليدية، وبذلك فإن كل الأمراض والمشكلات التي تعاني منها الصناعة التقليدية تنتقل بدورها إلى الصناعة المالية الإسلامية. فبدلاً من أن يكون التمويل الإسلامي هو الحل للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها العالم اليوم، يصبح للأسف مجرد صدى وانعكاس لهذه المشكلات.

2.4. مناهج الابتكار المالي للمنتجات المالية الإسلامية:

تنتهج عدة مناهج لابتكار وتطوير أدوات ومنتجات مالية إسلامية، نذكر من أهمها:

1.2.4. منهج الأصالة والابتكار لتطوير المنتجات المالية الإسلامية:

يعتمد هذا المنهج على تحقيق الاحتياجات الفعلية للعملاء، والعمل على تصميم المنتجات المناسبة لها، شرط أن تكون متوافقة مع مبادئ الشرع الإسلامي، فالاستجابة لاحتياجات العملاء هو مصدر الإبداع والابتكار، وهذا المنهج يتطلب: (غربي، 2009، صفحة 222)

- ❖ دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل لتطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية الإسلامية؛
- ❖ وضع أسس واضحة لصناعة هندسة مالية إسلامية مستقلة عن الهندسة المالية التقليدية؛
- ❖ المحافظة على أصالة الصناعة المالية الإسلامية، والسماح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصادقية الشرعية؛
- ❖ يؤدي إلى استكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الإسلامي ومواكبته للتطورات الحاصلة؛
- ❖ يعتبر هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية. لذلك ينبغي وضعه الخطط الجادة التي تحدد مسار الصناعة المصرفية الإسلامية بعيداً عن منهج المحاكاة إلى منهج الأصالة والابتكار، ثم يتم تطبيق هذه الخطة تدريجياً، على أن يتم مراجعة النتائج وتقويم الأداء دورياً.

يعمل هذا المنهج على المحافظ على استقلالية المصارف الإسلامية وجعل الابتكار المالي ينبع من عمق المنظومة الفكرية للمصرفية الإسلامية، وهذا من شأنه أن يرفع قدرة الكفاءة الاقتصادية للأدوات والمنتجات المالية الإسلامية.

2.2.4. منهج التحوير:

يقوم على إيجاد منتجات مالية جديدة اعتمادا على منتجات مالية شرعية موجودة في فقه المعاملات المالية الإسلامية، كما يمكن تطبيق هذا المنهج في اشتقاق منتج جديد من منتجين أو أكثر، ومن أمثلة ذلك عقد الاستصناع، فهو عقد يمكن اعتباره مشتقا من عقدين، الإجارة والسلم، لكنه يمتلك خصائص يختلف بها عن كل منهما، ويؤدي هذا المنهج إلى توليد مجموعة كبيرة من المنتجات المقبولة مع إعادة النظر في جوانبها الشرعية، لأنه ليس بالضرورة أن نصل إلى منتج مالي يراعي ضوابط الشريعة الإسلامية حتى ولو كان الأكثر حلالا. (السويلم، 2013، صفحة 105)

3.2.4. منهج المحاكاة:

يعتبر الأسلوب الأكثر ممارسة في أغلب المؤسسات المالية الإسلامية، وفكرته تقوم على تقليد المنتجات المالية التقليدية مع توسيط السلع وإدراج الضوابط الشرعية عليها، حيث تكون نتائجها محددة مسبقا وهي النتائج نفسها التي يحققها المنتج الربوي، ويتميز هذا الأسلوب بالسرعة وسهولة التطبيق، ويوفر الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير لأنه مجرد متابعة المنتجات الرائجة في السوق وتقليدها. (فندوز، الهندسة المالية الإسلامية، 2007، صفحة 10)

ورغم مزاياه غير أنه في المقابل نجد العديد من السلبيات لهذا المنهج على الصناعة المالية الإسلامية نذكر منها (السويلم، 2013، الصفحات 128-130):

- ❖ أن الضوابط الشرعية تصبح مجرد قيود شكلية، وهذا ما يضعف قناعة العملاء بالمنتجات الإسلامية. ويجعل التمويل الإسلامي محل شك وريبة؛
- ❖ في ظل المحاكاة تصبح الضوابط الشرعية عبئا وعائقا أمام المؤسسات المالية، إذ هي لا تحقق أي قيمة مضافة، بل مجرد تكلفة إضافية يتحملها العميل، لتكون المنتجات الإسلامية المقلدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات الربوية، مع أنها تحقق في النهاية النتيجة نفسها؛
- ❖ إن المنتجات التقليدية تناسب الصناعة التقليدية وتحاول معالجة مشكلاتها، فإن محاكاة هذه المنتجات تستلزم التعرض لنفس المشكلات، وهذا بدوره يستلزم محاكاة المزيد من المنتجات التقليدية بحيث تصبح الصناعة الإسلامية في النهاية تعاني من نفس الأزمات التي تعاني منها الصناعة التقليدية.

3.4. أدوات ومنتجات الابتكار المالي الإسلامي:

تتنوع منتجات الابتكار المالي الإسلامي، ويمكن اختصارها فيما يأتي:

1.3.4. المنتجات التمويلية:

تتنوع المنتجات التمويلية للابتكار المالي الإسلامي حسب طبيعتها، فمنها ما هو قائم على المشاركة ومنها على البيوع والإجارة.

- ❖ المنتجات التمويلية القائمة على المشاركة: يعتبر هذا الأسلوب من أبرز أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية، وهو البديل الأصلي لأسلوب الإقراض بالفائدة الربوية في البنوك التقليدية، حيث أنه يمكن هذا الأسلوب من تلبية حاجيات العديد من المتعاملين من خلال إحداث توازن اجتماعي عادل وفق قاعدة الغنم بالغرم.

❖ المضاربة: بأنها عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك رأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من الخبرة، ويوزع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة إذا وقعت فيتحملها رب المال وحده ويخسر المضارب جهده أو عمله، أي أن رأس المال من طرف، والإدارة والتصرف فيه من طرف آخر.

❖ المشاركة: هي تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجاهة، ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق، أو هي عقد بين المتشاركين برأس المال والربح. فالمشاركة هي اشتراك بين شخصين أو أكثر في القيام بمشروع معين من خلال مساهمة كل منهم فيه سواء رأس المال أو العمل، وتقاسم الأرباح فيما بينهم حسب الاتفاق. أي أن يشترك اثنان أو أكثر بأموال مشتركة في أعمال زراعية أو صناعية أو خدمية، ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسبة معلومة من الربح، ولا يشترط المساواة في حصص الأموال بين الشركاء أو المساواة في العمل أو المساواة في المسؤوليات، أو المساواة في نسب الربح، أما الخسارة فهي فقط بنسب حصص رأس المال.

ب- المنتجات التمويلية القائمة على البيوع: وتشتمل على الصيغ الآتية:

❖ المرابحة: وتعرف المرابحة بأنه: "بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح فهي إذن نقل ما ملكه المشتري في العقد الأول بالثمن الأول مع زيادة ربح، أي بيع السلعة برأسمالها الذي قامت به مع زيادة ربح معلوم - أي البيع بأكثر من رأس المال. ويمكن التعرف على بيع المرابحة من خلال فتوى المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية، حيث أفتى أنه "يجوز للمصرف الإسلامي أن يبيع السلعة مرابحة بعد أن يمتلكها ويحوزها، ويقع عليه تبعة الهلاك قبل التسليم، وضمان الرد بالعيب الخفي بعد التسليم.

❖ السلم: السلم عقد على موصوف الذمة بصفات تميزه وتبعده عن الجهالة والغرر إلى أجل معلوم بثمن معجل في المجلس، يشترك فيها البائع والمشتري في المصلحة المترتبة على ذلك؛ فالبائع ينتفع بالثمن في تأمين حاجاته الحاضرة والمشتري ينتفع بالمسلم فيه عند حل وله، لأنه اشتراه بأقل من ثمنه عند الحل، وذلك في الغالب، فحصل للمتعاملين في عقد السلم الفائدة من دون ضرر ولا غرر ولا جهالة.

❖ الاستصناع: وهو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل، وهو اتفاق يتعهد فيه أحد الأطراف بصناعة عين غير موجودة أصلا، وفقا للمواصفات التي يتم تحديدها (بشكل يمنع أي جهالة تؤدي لنزاع)، ويلتزم بها الصانع بموجب هذا الاتفاق مقابل أن يدفع المستصنع مبلغا معينا، سواء عند بداية العقد أو خلال فترات متفاوتة، أثناء أداء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، وذلك حسب الاتفاق الموجود في العقد.

ج. المنتجات التمويلية القائمة على الإجارة:

تعني عقد على المنافع بعوض، وهي عقد يتم بموجبه تملك منفعة معلومة لأجل (عين)، معلوم من قبل مالكة لطرف آخر، مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة، ويرتكز التأجير على بيع المنفعة، فالممول يقوم بشراء الأصول والمعدات والأجهزة المطلوبة من المستأجر لمدة محددة مقابل إيجار دوري، ويتخذ هذا الأسلوب عدة أنواع منها، الشراء من البائع والتأجير له، التأجير المباشر، الإيجار المنتهي بالتمليك، ويرى البعض أن الإجارة عقد بيع لمنافع الأعيان، والخدمات فهي ترد على منافع الأعيان، مثل استئجار السيارات للنقل أو البيت للسكن، كما ترد على منافع الانسان سواء كان هذا العمل في صورة ذهنية أو عضلية.

د. المنتجات القائمة على التمويل الزراعي: ويشتمل على الصيغ الآتية:

❖ **المزارعة:** تعني المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها وهي تعني أيضا الشركة في الزرع، وتعتبر المزارعة شركة بين طرفين أو أكثر لدى أحدهما الأرض التي لا يستطيع زراعتها ويقدم الآخر العمل والجهد والخبرة والقدرة في زراعتها، على أن يكون المحصول بينهما حسب الاتفاق. ومن ثم فإن طرفي عقد المشاركة من خلال صيغة المزارعة وهما صاحب الأرض الذي يساهم برأس المال الذي تمثله الأرض، والمزارع الذي يساهم في المشاركة هذه بعمله وخبرته في القيام بما تتطلبه عملية الإنتاج الزراعي من جهد ومتابعة مستمرة وإشراف.

❖ **المساقاة:** فهي شركة زراعية وتعني الاتفاق بين طرفين يقوم أحدهما بمهمة سقي مزروعات الطرف الآخر، وبالذات الأشجار في البساتين (النخيل أو الفواكه) وقسمة الحاصل بينهما، بحصة نسبية متفق عليها.

2.3.4. العقود المالية المركبة:

تعرف بأنها عقد يشتمل على عقدين أو أكثر على سبيل الجمع أو التقابل وتعامل جميع الحقوق والأثار المترتبة على تلك العقود كأنها عقد واحد، مثاله عقد المشاركة المنتهية بالتملك، وهي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيه أن يحل محل البنك في ملكية المشروع، إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية وعقد المشاركة المنتهية بالتملك عقد مركب من شركة وبيع، وكونه مركبا لعدم إمكانية فصل العقدين واستقلالهما عن بعضهما البعض، إذ لا تتحقق المصلحة المستهدفة من التعاقد بين الطرفين. (سعدي و لعلام، 2014، صفحة 10)

❖ **الصكوك الاستثمارية الإسلامية:** تقوم على مبدأ التوريد أو التصكيك، وتعد الصكوك الاستثمارية الإسلامية من أبرز منتجات الابتكار المالي الإسلامي، وهي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.

ويمكن اختصار أنواع الصكوك الاستثمارية الإسلامية فيما يأتي:

- **صكوك المضاربة:** صيغة المضاربة أو المقارضة تعني اتفاقية بين طرفين بموجها يقدم أحد الأطراف رأس المال، ويسمى رب المال بينما يقدم الطرف الآخر الصك على أن يتم تقسيم الأرباح الناتجة عن هذا المشروع وفقا لنسب يتراضى عليها الطرفان ابتداء وفي مجلسي العقد. وهي في ذلك تختلف عن الربا في كون أن العائد غير محدد سلفا كنسبة من رأس المال، وإنما نسبة من الأرباح وبالتالي فهي متغيرة وقد لا تتحقق.
- **صكوك المشاركة:** المشاركة هي أسلوب تمويلي تستند على أن العمل هو المصدر الوحيد للثروة إلى جانب الطبيعة، ورأس المال يمثل قيمة عمل سابق مختزن، وعليه فصكوك المشاركة تعتمد بصورة أساسية على عقد المشاركة الجائز شرعا، وهي مشابهة كثيرا لصكوك المقارضة أو المضاربة. ولكن الاختلاف الأساسي يتمثل في أن صكوك المضاربة أن المال كله من طرف (أو مجموعة أطراف) بينما في صكوك المشاركة نجد أن الجهة الوسيطة (التي تصدر الصكوك للمستثمرين) تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشراكة وبصورة مشابهة لما هو عليه الحال في شركة المساهمة العامة. والمثال الواضح لها شهادات المشاركة الحكومية والمتمثلة في مشاركة الجمهور للحكومة في مؤسساتها الربحية عبر حملهم لهذه الشهادات، وأيضا شهادات مشاركة البنك المركزي والتي تعتبر أحد أدوات إدارة السيولة عبر سياسات السوق المفتوحة، ومستندة على ملكية الدولة الجزئية أو الكلية في بعض المؤسسات المصرفية الربحية.

● **صكوك المزارعة:** وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك الأرض الزراعية بغرض تمويل تكاليف الزراعة بموجب عقد المزارعة ويتشارك ملاكها في المحاصيل الزراعية المنتجة ما يحدده العقد ويكون المصدر صاحب الأرض مالكة أو مالك منافعها، والمكتتبون فيها هم المزارعون في عقد المزارعة (أصحاب العمل بأنفسهم أو بغيرهم)، وحصيلة الاكتتاب هي تكاليف الزراعة، وقد يكون المصدر هو (المزارع) صاحب العمل، والمكتتبون هم أصحاب الأرض، ويملك ملكة الصكوك الحصص المتفق عليها مما تنتجها الأرض.

● **صكوك المرابحة:** المرابحة كصيغة إسلامية تعني بيع سلعة معلومة بسعر يغطي التكاليف زائد هامش ربح يتفق عليه بين البائع والمشتري. وعليه فإمكانية استصدار صكوك مرابحة فقط ممكنة في حالة السوق الأولي وبالذات في حالة كبر قيمة الأصل أو المشروع محل المرابحة (طائرة مثلا أو مشروع تنموي كبير). بينما تداولها في السوق الثانوي يعتبر مخالفا للشريعة لأن بيع المرابحة قد يكون مؤجلا، وبالتالي فإنه يعتبر دينا، وبيع الدين لا يجوز الفقهاء، ولكن توجد بعض الآراء الفقهية التي تجوز تداول صكوك المرابحة ولكن ضمن وعاء غالبية من الأصول الأخرى كتعاقدات الإجارة أو المشاركة أو المقارضة مثلا.

● **صكوك السلم:** هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحاملي الصكوك، وتطرح الصكوك لجمع مبلغ لتسليمه إلى مورد لشراء سلعة منه، وتسلم بعد مدة ويكون حق حامل الصك مؤجلا إلى حين استلام السلع وبيعها، فتصفي الصكوك بالحصول على المبلغ الأصلي زائد الربح من بيع السلعة. ولأن صكوك السلم تمثل بيع سلعة مؤجلة التسليم بثمن معجل والسلعة مؤجلة التسليم هي من قبيل الديون العينية لأنها موصوفة تثبت في الذمة ولا تزال في ذمة البائع.

● **صكوك الاستصناع:** هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك ومصدرها هو الصانع (البائع) والمكتتبون فيها هم المشترون للعين المراد صنعها وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع، ويملك ملكة الصكوك العين المصنوعة، كما يستحقون ثمن بيعها أو ثمن بيع العين المصنوعة في الاستصناع الموازي إن وجد. وينطبق الاستصناع على تشييد المباني وبناء السفن والطائرات والجسور والطرق ومحطات توليد الكهرباء والماء وغيرها.

● **صكوك الإجارة:** صكوك الإجارة عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة تصدر ممثلة لقيمة العين المؤجرة تتيح لحاملها فرص الحصول على دخل الإيجار بمقدار المساهمة التي دفعا حامل الصك قياسيا على نظرائه الآخرين. وتعتبر صكوك الإجارة أقل خطورة عند مقارنتها ببقية أدوات الملكية الأخرى كالأسهم مثلا، وذلك لأنه يمكن التنبؤ بدقة بعوائد الورقة المالية محل الإجارة وذلك لسهولة معرفة إيرادات ومصروفات العين المؤجرة؛ وعليه، تتعدد أنواع صكوك الإجارة بحسب العين المؤجرة فيمكن أن تكون مثلا في مجال صناعة الطائرات، والعقارات السكنية، والمصانع، وأنواع المنقولات المختلفة، وغيرها.

4.4. المشتقات المالية الإسلامية:

الهدف من هذه المنتجات هو إدارة المخاطر التي قد تواجه المستثمرين، وبالتالي محاولة تقليل المخاطر، غير أنها في الواقع التطبيقي زادت من حدة المخاطر إضافة إلى أنه محرمة شرعا لقيامها على الربا والغرر. لكن من خلال الابتكارات المالية الإسلامية تم إيجاد بدائل لها تحقق نفس المزايا للمشتقات التقليدية، منها:

1.4.4. الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط:

تم تكييف هذه الخيارات وفق ما يأتي:

❖ خيار الشرط: ويقصد بها دخول شخص في العقد اللازم (البيع، أو الإجارة أو الاستصناع)، ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة، وهو ما يتيح الفرصة للتحوط في الحصول على سلعة يؤمل الربح منها، ويحق لصاحب خيار الشرط أن يعوض السلعة محل الخيار على طرف آخر، دون أن يكون هناك اقتران بالبيع للسلعة لأن ذلك يسقط الخيار (أبو غدة، 2009، صفحة 07).

❖ بيع العربون: هو أن يشتري الرجل السلعة ويدفع للبائع مبلغا من المال على أنه إن أخذ السلعة يكون ذلك المبلغ محسوما من الثمن، وإن تركها فالمبلغ للبائع. ويقوم كلا العقدين على دفع المشتري لمبلغ من المال مقابل الحق في شراء سلعة أو أصل معن بثمن محدد خلال فترة معينة، فإن تم الشراء ملك الأصل وإلا خسر المبلغ الذي دفعه مقدما، إلا أنه يوجد اختلاف بينهما: فخيار الشرط يستخدم من أجل الاستفادة من فروق أسعار الأصل، أما بيع العربون يتم من أجل شراء الأصل في حد ذاته والانتفاع به على أنه إذا ثبت له أن الأصل مناسب أمضى الشراء، وإلا فإنه يخسر العربون (السويلم، 2013، صفحة 186).

2.4.4. المستقبلات في إطار عقد الاستصناع:

تم تكييف العقود المستقبلية على أساس عقد الاستصناع، الذي يمكن أن يتأخر فيه تسليم الثمن والمبيع إلى مجلس العقد حسب ما جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم: 67 (7/3): يجوز في عقد الاستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة لأجال محددة (خطاب، 2005، صفحة 24)، وعليه يجب أن تتوفر شروطا في عقد الاستصناع بحيث تكون السلعة الموصوفة وصفا دقيقا (كما ونوعا) على أن يتم التسليم في زمن معلوم وبكيفية معلومة.

3.4.4. العقود الآجلة في إطار عقد السلم:

تم تكييفه بحيث تكون السلعة طيبة مباحة، وكانت العقود تمثلها أو الأسهم المتداولة تمثل شركات مشروعة، فإن العقود الآجلة في هذه الحالة هي أشبه ما يكون بعقد السلم الجائزة شرعا، التي يتفق فيها الطرفان على التعاقد على بيع بثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة في الذمة وصفا مضبوطا إلى أجل معلوم (خطاب، 2005، الصفحات 18-19).

5. معايير الابتكار المالي الإسلامي وعوامل تطويره ونجاعته:

الكفاءة هي استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة بما يكفل تعظيم الناتج وزيادة جودته وفعاليتها؛ وبالتالي، نبحت على معايير كفاءة شرعية وأخرى فنية والتي تجعل منتجات الابتكار المالي الإسلامي أكثر كفاءة وفعالية للاقتصاد.

1.5. أسس الابتكار المالي الإسلامي:

تضبط الشريعة الإسلامية إصدار أو تطوير أدوات ومنتجات مالية إسلامية حسب الأسس والقواعد الشرعية الضرورية، ويمكن ذكر أهمها فيما يأتي:

1.1.5. الأسس العامة للابتكار المالي الإسلامي: ونذكرها في النقاط الآتية:

❖ الاستناد إلى العقيدة الإسلامية: يتمثل الأساس العام الذي تقوم عليه المنتجات المصرفية الإسلامية في مراعاة ما شرعه الله سبحانه وتعالى في المعاملات، بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه، باعتماد الشريعة الإسلامية أساسا لجميع التطبيقات واتخاذها مرجعا لا يمكن الحياد عنها؛

- ❖ **تحريم الربا:** يعتبر تحريم الربا الركيزة الأولى التي يبني عليها الاقتصاد الإسلامي ومن ثم المصارف الإسلامية وبالتالي الابتكار المالي، فهي شرط أساسي وضروري في المعاملات المالية القائمة والمستحدثة، والأدلة من الكتاب والسنة فهي كثيرة، ويكفي التأكيد على إجماع الفقهاء والعلماء بحرمة الربا؛
 - ❖ **تجنب التعامل بالجهالة والغرر:** إن تحري الحلال في التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية يهدف للتأكد من تحصيل المال تحصيلًا شرعيًا، واستخدامه استخدامًا خال من أي محظور شرعي وفق الأوامر والنواهي التي تحدد معالم الاقتصاد الإسلامي، ومنه ضرورة تجنب ابتكار أدوات مالية جديد تكون فيها شبهة الجهالة أو الغرر أو الغبن وأكل أموال الناس بالباطل؛
 - ❖ **حرية التعاقد:** بأن يعقد الناس من العقود ما يرون، وبالشروط التي يشترطون لكنهم مقيدون بقيد أن لا تشمل عقودهم على ما نهى الله سبحانه وتعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، كأن يشمل العقد على الربا ونحوه مما حرّمته الشريعة الإسلامية. فإن لم تشمل تلك العقود على ما حرم بنص أو بمقتضى القواعد العامة المقررة التي ترتفع إلى درجة اليقين والقطع، فإن الوفاء بها لازم والعاقب مأخوذ بما تعهد به، وإن اشتملت العقود على ما حرّمه الشارع فهي فاسدة، أو على الأقل لا يجب الوفاء بها؛
 - ❖ **التيسير ورفع الحرج:** يقول الله عز وجل "لا يكلف الله إلا نفسها"، وتعبّر عنها القاعدة التي قررها العلماء "المشقة توجب التيسير": ويظهر أثر هذه القاعدة واضحًا في التكاليف الشرعية، حيث جعل باب التعاقد مفتوحًا للعباد وجعل الأصل فيها من الإباحة ولم يضع من القيود إلا تلك التي تمنع الظلم أو تحرم أكل أموال الناس بالباطل؛
 - ❖ **التحذير من بيعتين في بيعة:** نبي صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة، والبيعة إنما تكون بين طرفين، فإذا تضمنت بيعتين علم أنها بين طرفين، فإذا كانت إحدى البيعتين مع طرف آخر لم تدخل في النبي. بمعنى أن أي بيعتين بين طرفين تكون محصلتهما بيعة من نوع ثالث، ينبغي النظر إليها بمقياس البيعة الثالثة، وفي هذه الحالة يكون الحكم تابعًا لحكم البيعة الثالثة، فإذا كانت (البيعة الثالثة) ممنوعة شرعًا كانت البيعتان كذلك (قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، 2007، صفحة 33).
- 2.1.5. الأسس الخاصة للابتكار المالي الإسلامي:
- هناك أسس خاصة للابتكار المالي الإسلامي بالإضافة إلى الأسس العامة، نوجزها فيما يأتي:
- ❖ **الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة:** إن الأساس الذي تبنى عليه عملية تطوير آليات تمويلية جديدة أو ابتكار صيغ وأدوات مصرفية إسلامية حديثة هو المبدأ العام لعمل البنوك الإسلامية نفسها، ألا وهو المشاركة في النتيجة ربحًا وخسارة، كسبًا وغرمًا، بدلًا من فائدة ثابتة، وتستند هذه الآلية إلى قاعدة الخراج بالضمان، وقاعدة الغنم بالغرم، ويقصد بهاتين القاعدتين، أن الحصول على المنفعة أو المكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة؛
 - ❖ **الكفاءة الاقتصادية:** ضرورة أن يستند الابتكار المالي في المصارف الإسلامية إلى الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسة؛
 - ❖ **معرفة السوق:** حيث يجب على القائم بالابتكار والتطوير للأدوات والمنتجات المالية الإسلامية أن يكون عارفاً بالحاجات التي يتطلبها السوق؛ ذلك أن هدف الابتكار المالي هو تلبية حاجيات السوق ولمختلف المتعاملين والأعوان الاقتصاديين؛
 - ❖ **الإفصاح:** من خلال تبيان المعاملات التي تؤدّيها الأدوات والمنتجات المبتكرة من أجل سد جميع الثغرات لكي لا تبعد أصلها ومقاصدها.

2.5. خصائص الابتكار المالي للمنتجات المالية الإسلامية:

يهدف الابتكار المالي الإسلامي ابتكار أدوات ومنتجات مالية إسلامية تتميز بالخصائص الآتية:

- ❖ المصدقية الشرعية: بحيث يتم ابتكار حلول وأدوات ومنتجات موافقة للشرع وضوابطه، وعليه هي ترجمة للمعاملات المالية الإسلامية من خلال القيم والضوابط التي جاء بها الشرع الإسلامي؛
- ❖ الكفاءة الاقتصادية: تشترك هذه الميزة مع الابتكار المالي التقليدي، وهي الكفاءة الاقتصادية؛ والتي تعني استخدام الموارد الاقتصادية بالكيفية التي تعظم المردود الاقتصادي والاجتماعي من ذلك الاستخدام، وإنتاج تشكيلة مثلى من السلع والخدمات تتيح أقصى درجات الأشباع للحاجات؛
- فيجب على المنتجات المالية التي تبتكر أو تطور من طرف الابتكار المالي الإسلامي أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بنظيرتها التقليدية. ويمكن زيادة الكفاءة الاقتصادية لمنتجات الابتكار المالي الإسلامي عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية من خلال المشاركة في تحمل المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات، وكذا تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وعمولات الوساطة والسمسة (علي موسى و خنيوة، 2011، صفحة 04).
- ❖ الابتكار الحقيقي بدل المحاكاة والتقليد: تعرف المعاملات المالية الإسلامية تنوعا حقيقيا وليس صوريا، ومن هذا المنطلق يمكن للابتكار المالي الإسلامي أن يلبي المتعاملين الاقتصاديين بمنتجات مالية حقيقية متنوعة تراعي المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

3.5. عوامل نجاح الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية:

- صار الأفراد والمتعاملون حريصون على التعامل في إطار شرعي، إذ أصبح لا يقبل إلى أي منتج، يروج له على أنه منتج إسلامي، بل يسأل عن التفاصيل وكيفية موافقته للشرعية الإسلامية. ذلك أن ما تقوم به أغلب المؤسسات المالية الإسلامية من أسلمة للمنتجات المصرفية بإضفاء صبغة شرعية عليها من شأنه الإضرار بصناعة المصرفية الإسلامية بشكل عام، فيجب ابتكار منتجات خاصة بالأفراد، والعمل في اتجاه ثقل الخبرة والمعرفة للوصول إلى منتجات مبتكرة إسلامية بشكل كامل، بحيث تختلف اختلافا جذريا عن المنتجات التقليدية.
- ويمكن تلخيص جملة من المعايير قصد بناء إستراتيجية علمية وعملية لابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية كالآتي:
- ❖ يجب أن تتوفر في فريق البحث والتطوير معارف شرعية عميقة ومهارات تقنية فنية؛ ذلك أن التوازن بين الجانبين، يعد أمرا حاسما لضمان نجاح المنتج المالي الإسلامي؛
 - ❖ على الابتكارات المالية الإسلامية أن يكون هدفها تحقيق مصلحة الفرد والمجتمع والدولة ولا تخرج عنه، ذلك أن تحقيق مصلحة أحد على الآخر قد تضر وتحدث اختلالا في الاقتصاد والمجتمع، لذا يجب أن تتوافق مع السياسات الاقتصادية للدولة وأهدافها؛
 - ❖ على الابتكارات المالية الإسلامية الالتزام بالأصالة والابتعاد عن التركيب والتعقيد، وكذا زيادة التكاليف والإجراءات، فقد يؤدي التعقيد إلى الدخول في معاملات تكون في عمقها ضمن الممنوع، كما أن التعقيد غالبا ما في صالح الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي، ولن يكون في صالح الاقتصاد ككل. لذا يجب أن تكون الابتكارات المالية الإسلامية أصيلة وسهلة وواضحة؛
 - ❖ العمل على وضع معايير شرعية موحدة للصناعة المالية الإسلامية؛ وهذا من شأنه أن يقدم رؤية واضحة للضوابط الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية ويعزز ثقة الأفراد والمتعاملين والمساهمين بها؛
 - ❖ تفعيل دور الرقابة الشرعية في عملية تطوير المنتجات والمتابعة المستمرة لعمليات التنفيذ، وكذا وضع معايير وتشريعات لنشاط المؤسسات المالية الإسلامية؛

- ❖ تشجيع البحث العلمي وتخصيص عوائد مالية من أرباح المنتجات المالية لأغراض الدراسات والبحوث العلمية التي تهدف لتطوير المنتجات، وكذا حسن وإعداد وتدريب للإطارات المصرفية من الناحية الشرعية والفنية؛
 - ❖ تدريب وتأهيل العاملين في تشغيل هذه المنتجات حيث تلعب خبرة هؤلاء الموظفين دورا مهما في تقليل المخاطر ويؤدي فهمهم الدقيق لطبيعة المنتج إلى الاحتراز من الوقوع في المخالفات الشرعية وفهم أكبر لمتطلبات التطوير؛
 - ❖ الشفافية والأمانة في المعاملات المالية، من خلال تقديم البيانات والمعلومات الصحيحة حول العقود حتى لا تستخدم تلك الأدوات لتحقيق غايات التحايل والربا أو القمار، بالإضافة إلى الإفصاح عن بيان الصفقات وظروف السوق، لسد الثغرات والمتلاعبين أو المضاربين وغيرهم؛
 - ❖ العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية تضمن تسويق مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية منتجاتها من خلالها، وتأمين السيولة اللازمة لها حيث أن هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة وعوائق عديدة في تسويق منتجاتها وإيجاد التمويل المناسب لها؛
 - ❖ تأسيس وتفعيل دور مؤسسات البنية التحتية في الصناعة المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها في مجال التطوير والابتكار.
- خاتمة:

خطت المؤسسات المالية الإسلامية خطوات معتبرة في مجال الابتكار المالي، غير أنه يعاب عليها الميل الكبير نحو تقليد الأدوات والمنتجات المالية التي توصلت إليها المؤسسات المالية التقليدية الربوية خاصة، وهو ما يشكل خطرا على أصالة العمل المصرفي الإسلامي، وعليه يجب على المؤسسات المالية الإسلامية اتباع نهجا واضحا في سبيل تطوير الصناعة المالية الإسلامية وتقديم منتجات وخدمات تراعي المقاصد الشرعية في الأموال، مسترشدة ومستفيدة من المعاملات التي أوردتها الفقهاء في أمهات كتب الفقه التي فاقت الألف معاملة مالية، وإذا ما سعت إلى تحقيق المعادلة الصعبة في تطوير منتجات تجمع بين المصدقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، فإنها ستبقى أسيرة التقليد والمحاكاة للمنتجات المالية التقليدية، وهو ما قد يؤدي إلى أن تنحرف هذه المؤسسات المالية الإسلامية عن الطريق القويم.

وعليه فالصناعة المالية الإسلامية مطالبة الآن أكثر من أي وقت مضى بوضع إستراتيجية فعالة وواضحة تقوم على منهج علمي وعملي مستمد من القيم والثوابت الشرعية، ويتلاءم مع طبيعتها الاستثمارية القائمة على تحمل المخاطر، وهذه الإستراتيجية تتطلب دراسة مستمرة لاحتياجات السوق والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها، وذلك لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية، كما تتطلب وضع أسس واضحة لصناعة مالية إسلامية مستقلة عن الصناعة المالية التقليدية، وعلى الرغم من أن ذلك سيكون أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه في المقابل أكثر جدوى وأكثر إنتاجية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذا من شأنه أن يحافظ على أصالة المؤسسات المالية الإسلامية، كما يسمح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية ما دامت تفي بمتطلبات المصدقية الشرعية، كما يساعد ذلك على استكمال المنظومة المعرفية للصناعة المالية الإسلامية.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم عبد الحلیم عبادة. (2008). مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية. عمان: دار النفائس.
2. حنان علي موسى، و محمد الأمين خنيوة. (2011). منتجات الهندسة المالية الاسمية، الواقع والتحديات ومناهج التطوير. مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، 23-24 فيفري. جامعة غرداية: كلية العلوم الاقتصادية.
3. سامي السويلم. (2013). مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي. الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات.
4. عبد الحلیم غربي. (2009). الابتكار المالي في البنوك الإسلامية واقع وآفاق. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (9).
5. عبد الستار أبو غدة. (2009). ضوابط وتطوير المشتقات المالية في العمل المالي، العربون، السلم، تداول الديون. المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية. البحرين.
6. عبد الكريم قندوز. (2007). الهندسة المالية الإسلامية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز في الاقتصاد الإسلامي، 20(2).
7. عبد الكريم قندوز. (2007). الهندسة المالية الإسلامية. مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 20(02).
8. قنطقي سامر مظهر. (2018). فقه الابتكار المالي بين التثبوت والتهافت. KIE Publication.
9. كمال توفيق خطاب. (2005). نحو سوق مالية إسلامية.. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
10. هاجر سعدي، ولامية لعلام. (2014). دور الهندسة المالية الإسلامية في ابتكار منتجات مالية إسلامية _ العقود المالية المركبة نموذجاً. بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 5 و 6 ماي.